العدالة الانتقالية

في

التجارب العربية

الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي

- **تأليف:** الأستاذ الدكتور بوحنية قوي
- **الناشر:** دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2017، 388 صفحة
- **عرض:** مركز قاف للدراسات

صدر هذا الكتاب عن دار ومكتبة الحامد، عمان – الأردن ، ضمن سلسلة الاصدارات الخاصة، "كتاب بعنوان العدالة الانتقالية في التجارب العربي، الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي" بإشراف الأستاذ الدكتور بوحنية قوي، استاذ التعليم العالي ورئيس وحدة دراسات بناء الدساتير، ومدير مختبر الديمقراطية التشاركية في جامعة ورقلة، وقد شارك في هذا الكتاب عدد من الباحثين العرب المرموقين في العلوم الدبلوماسية والأمنيّة، والمتمثلين بفريق البحث الأستاذ الدكتور صالح زياني، والدكتور يوسف بن يزة، والدكتورة إيمان موسى النمس، والدكتور حسن طارق، والاستاذ عمر سعداوي، والأستاذ قوق علي، والاستاذة لطيفة بهي، والأستاذة وهيبة رابح، والأستاذة هبة العوادي، حيث تتضمن هذه الدراسة ما يقارب (388 صفحة)، التي تحمل الرقم المعياري:978-9957-617-54-7.

نبذه عن المؤلف

هو بوحنية قوي، ولد في الواحد من تموز سنة 1972 بتقرت - ورقلة - الجزائر، وهو أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، حاصل على الدكتوراه بامتياز في العلوم السياسية من جامعة الجزائر بإشراف مشترك مع جامعة باريس الثامنة 2007، وماجستير بامتياز في الإدارة العامة والقانون الإداري من الجامعة الأردنية 2001، ودرس العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية بقسم الماجستير للموسم الجامعي 1997-1998، كما حصل على شهادة الليسانس في الصحافة السمعية البصرية بامتياز سنة 1996،

الأول على مستوى دفعته من معهد علوم الاعلام والاتصال بجامعة الجزائر، شارك في أكثر من 60 مؤتمراً دولياً داخل وخارج الجزائر، مثل: المغرب - تونس - السعودية - ألمانيا - فرنسا - السويد - تركيا - ليبيا - الأردن - لبنان - البحرين، ونشر أكثر من 40 مقالة محكمة دولية باللغتين العربية والفرنسية والانجليزية، و6 مؤلفات وكتب، تعني بتحولات الدولة والانتخابات والتحول الديمقراطي وقضايا الإدارة والإعلام.

أهمية الكتاب

تتمثل أهمية الكتاب في أنه مُؤلفاً جديداً في الساحة الأكاديمية الجزائرية والعربية، من المؤلفات التي تبحث موضوعاً في غاية الأهمية، يرتبط بتراكم المظالم وسوء الاحوال المجتمعية، على الرغم من دخول الأمة العربية موجة الربيع العربي، التي افتتحت عصر "المراجعات الحقوقية"، لتعد بدساتير تقدّس الحريات وتحرس القيم، وترسم حدود العقد الوطني الجديد لكلّ بلد عربيّ، تجبرت فيه السلطة وطغت، لتفرض نمطاً أحادياً يمنع التجميع ويقنّن التفرقة، واستخدمت فيها إدارات الحكم حجّة الأمن والتخويف من الفوضى، في محاولة نقلنا من وضع "دولة القانون"، إلى "دولة سيادة الحقّ والقانون"، من خلال دساتير ترسخ الفصل بين السلطات، وتضمن استقلالية القضاء، دساتير اجتماعية "معبأة بالحقوق"، لا تتأثر بعلاقة الانظمة السياسية مع القوى الاجنبية، ولا ترهن سيادة الدولة ومكتسبات الأمة للخارج.

وتكمن أهمية الكتاب في تناوله لموضوع العدالة الانتقالية وتوضيح أهيمتها في كونها أسلوباً يتم من خلاله

القضـاء عـلى الانتهاكـات الجسـمية والمنتهكـة في حقـوق افـراد المجتمعـات، وخاصـة حقـوق الإنسـان فيمـا يخـص جـرائم الحـرب، والإبـادة الجماعيـة، وجـرائم التعـذيب، وغيرهـا مـن الجـرائم الـتي يمكـن أن يكـون لهـا عواقـب سـلبية عـلى المجتمـع وكيانـه والـتي مـن شـأنها ان تخلـق فجـوة بـين الأفـراد ونظـام الحكم والقـائمين عليـه، وتقضـي عـلى الثقـة المتبادلـة بـين افـراد المجتمـع ومؤسسـاته ومنظماتـه وهيئاتـه، كمـا تكمـن أهميتـه في توضـيحه للتـدابير الـتي تقـوم عليهـا العدالـة الانتقاليـة في الحفـاظ عـلى الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، بغيـة القضـاء عـلى الانتهاكـات المرتكبـة بحـق الشـعوب وتجنـب حـدوثها مسـتقبلاً، وأنـه ينـبغي لتحقيـق العدالـة الانتقاليـة تـوفير كافـة الإمكانـات واسـتغلال كافـة المـوارد البشـرية والاقتصـادية الاسـتغلال الأمثـل، واشراك المجتمـع المـدني في مسـار تجسـيد العدالـة الانتقاليـة لضمان الفعالية في تحقيقها بشكلٍ سوي وهادف.

فقـد كـان هـذا الكتـاب نتـاج مفكـرون متميـزون مـن الـدول المغاربيـة، في شرح وتفكيـك مفهـوم العدالـة الانتقاليـة نظريـاً، ضـمن حالات بحثية مُدققة ومدروسة.

أسباب تأليف الكتاب

1- الكشـف عـن الجهـود القانونيـة الـتي رُصـدت لتـأطير سياسـة المصـالحة الوطنيـة في الجزائـر، في ضـوء مـا ارتكبـت مـن جـرائم وانتهاكات في حقوق الإنسان.
2- توضيح أهمية النخب في قيادة الرأي العام والتأثير فيه، ودورها في تشكيل اتجاهات هذا الرأي وتوجهات المجتمع.

3- بيـان متطلبـات الجمهوريـة العربيـة الجديـدة، مـن وثيقـة دسـتورية جديـدة، وشرطـاً ثقافيـاً وسياسـياً يـترجم في صـيغة ثقافـة دسـتورية جديـدة، تخـرج النصـوص الدسـتورية مـن دائرة الهشاشة واللايقين والتقريبية.

4- توضـيح ضرورة المصـالحة الوطنيـة ودورهـا في تشـكيل الطريـق السـليم والأمثـل لضـمان الأمـن بمفهومـه الشـامل، وضـمان ديمقراطية انتقالية تسعى لتجسيد الحكم الصالح.

5- التعايش مع قضايا انتهاك حقوق الانسان؛ من خلال ذكر نماذج لـبعض الـدول الـتي حـدث فيهـا انتهاكات لحقـوق الإنسـان، وأن العامـل المشـترك فيهـا هـو انتهـاك حقـوق الإنسـان والاسـتخفاف بدماء الآلاف من الأبرياء الذين قُتلوا أو سُجنوا أو عُذبوا.

6- الكشـف عـن الاستنسـاخ المشـوه للدسـاتير الغربيـة عمومـاً والبريطانيـة والفرنسـية خصوصـاً ووضـعها كدسـاتير افريقيـة عنـد استقلال الدول الافريقية، وتوضيح المراحل التي مرت بها صياغة الدساتير الإفريقي، وبيان حالات ونماذج من الشمال الافريقي في معاناتهم للبحث عن هوية دستورية.

7- التعريـف بمصـطلح العدالـة الانتقاليـة، وتحديـد الأطـر النظريـة والمفاهيمية المتعلقة به، وإبراز دور العدالة الانتقالية في إيجادها للتـدابير اللازمـة للحفـاظ عـلى الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، وللقضـاء عـلى الانتهاكـات المُرتكبـة بحـق الشـعوب والإنسانية وتجنب حدوثها مستقبلاً.

محتويات الكتاب

تناول فريق البحث في هذا الكتاب مواضيع عديدة بدأت بمقدمة الكتاب، وتلتها كلمة المحرر قوي بوحنية، التي كانت عبارة عن توطئة استفتح بها كتابه: "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: تقييم حصيلة"، انتقالاً إلى مواضيع الكتاب التي تمثلت بأحد عشر موضوعاً، بداية بموضوع كتبة البروفيسور صالح زياني من جامعة باتنة 1 الجزائر، بعنوان: "النخب في الجزائر وإشكالية التفاوض على سياسة الغير"، وكتبت الباحثة التونسية الدكتورة إيمان موسى النمس موضوع حول "إشكاليات بناء أنموذج للعدالة الانتقالية ودسترته: الحالة التونسية"، بينما كتب الدكتور يوسف بن يزة من جامعة باتنة 1 أيضاً موضوعاً بعنوان: "العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر: ملامح نموذج لم يكتمل"، وكتب الباحث المغربي الدكتور حسن طارق دراسة بعنوان: "الدستورية العربية الجديدة: أسئلة الهوية، المواطنة، مدينة الدولة ونظام الحكم"، تضمن الكتاب أيضاً دراسة للباحث عمر سعداو بعنوان: "المصالحة الوطنية كمدخل لتحقيق العدالة الانتقالية"، ودراسة للبروفيسور قوي بوحنية والاستاذ علي قوق بعنوان: "العدالة الانتقالية: حالات الصراع وتجارب التطبيق"، ودراسة أخرى للباحث الليبي الدكتور محمد عمر حبيل بعنوان: "ملامح من الجهود النظرية: نحو قانون العدالة الانتقالية في ليبيا"، ودراسة للبروفيسور بوحنية بعنوان: "الدساتير الافريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة"، وتضمن الكتاب أيضاً دراسة للباحثة الأستاذة وهيبة رابح بعنوان: "آليات تطبيق العدالة ومعوقاتها"، كما وقدمت الباحثة الأستاذة لطيفة لبيهي دراسة

بعنوان: "التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية"، وفي النهاية قدم البروفيسور قوي بوحنية والباحثة هبة العوادي دراسة بعنوان: "البناء الدستوري في الجزائر".

وتفصيلاً لمحتوى الكتاب، تناول الكتاب دراسات عديدة تمثلت بأحد عشر دراسة، حيث بدأ بمقدمة تحدثت بمجملها عن دخول الأمة العربية موجة الربيع العربي، وتراكم المظالم والانتهاكات المجتمعية، وإعداد الدساتير التي تقدس الحريات وتحرس القيم، وترسم حدود العقد الوطني الجديد لكل بلد من البلدان العربية، وانتقال الدول العربية إلى مرحلة تكديس القوانين وتعطيل فعاليتها، في عصر الوعود الدستورية، وعصر التسويات الاجتماعية الحقوقية.

وتناولت توطئة الكتاب التي أعدها البروفيسور قوي بوحنية الحديث عن "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب"، من خلال خبرات حرب التحرير (1954-1962)، وحرب الرمال 1963، والتجربة الأليمة خلال عقد التسعينيات المُلقبة "بالعشرية السوداء"، بالإضافة إلى التجربة الانتخابية الديمقراطية وتبعاتها، والاتفاقيات العربية التي وقعتها الجزائر لمحاربة الإرهاب، والاتفاقات الدولية مع الشرطة الدولية "أنتربول"، ومشروع الوئام المدني 1999، ومشروع السلم والمصالحة الوطنية 2005، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وتوضيح مدى استمرار عمليات مكافحة الإرهاب، وتوضيح أن العمليات العسكرية الأخيرة كانت السبب في استمرار التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، وتطور انتشار الفكر التكفيري بالجزائر والمنطقة، وتناول السؤال المركزي المتمثل بـ "ما مدى نجاح المقاربة الجزائرية في مجال محاربة الإرهاب، ومقاومة الاتجاهات الراديكالية

المتنامية في دول الجوار؟"، ومحاولة البروفيسور بوحنية معالجة هذا التساؤل بطرح تساؤلات فرعية المساعدة منها كيف تم دمج التجربتين الجزائريتين في محاربة الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي والاقليمي؟ وما الفروق بين التجربتين؟ وما الدروس المستفادة من المقاربتين المحلية والإقليمية في مكافحة الإرهاب؟ وكيف نجحت الدولة الجزائرية في تحقيق السلم الأهلي والاستقرار المدني؟ وما هي التناقضات المترتبة على التعاون الجزائري مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب؟ وفي سبيل التأصيل النظري حاول معالجة هذه الظاهرة من خلال مدخلين نظريين أساسيين هما: "الدفاع عن سيادة وهيبة الدول"، و"اختبار قدرة الإسلام السياسي على ممارسة العمل السياسي"، وقد تحدث في هذه التوطئة عن الحقب الزمنية لتخطيط إدارة الأزمة، وعن دروس الفراغ الدستوري والتساهل القانوني، والكلفة الباهظة للتلاعب بأمن الدولة والمجتمع، وجهود الجزائر في مكافحة الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى الحديث عن الجماعات المسلحة والرعب الإقليمي المتمدد، والتحدث عن حصاد 10 سنوات من سياسة الوئام والمصالحة الوطنية، وتجربة المصالحة ومحاربة الراديكالية، وفي نهاية التوطئة تم التحدث عن الاجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الجهوي والدولي "متعدد الأطراف"، وفي سبيل الختام تناول موضوع مستقبل مسار المصالحة وسط محيط إقليمي مضطرب.

بينما تحدث الأستاذ الدكتور صالح الزياني، في موضوعة الذي جاء بعنوان: "النخب في الجزائر وإشكاليات التفاوض على سياسة الغير"، بداية بمقدمة تناولت النخب ودورها في المجتمعات، وأهمية

صياغة علاقة توافقية بين النخب المختلفة والدولة، والتحدث بشكل خاص عن النخب في الجزائر وما آلت إليه من ضعف ونقص، والاثار السلبية المترتبة عليها، وقد تحدث بعنوان مستقل عن: "النخبة، السلطة وبناء الدولة الجزائرية"، فكان الحديث تحت هذا العنوان عن النخب الجزائرية التي تأسست في ظل الاستعمار الفرنسي، والأدوار التي لعبتها هذه النخب في مقاومة سياسة المستعمر وممارساته، وتعدد هذه النخب من سياسية واقتصادية ودينية التي ساهمت في بناء ثقافة المقاومة والرفض للنسق الاستعماري، الأمر الذي ساعد المجتمع الجزائري في بناء أطر هويته السياسية والثقافية والحضارية من خلال استراتيجية قائمة على الإصلاح والاندماج والثورة، وتلت هذه المرحلة الإيجابية نوعاً ما مرحلة سلبية؛ حيث وُضعت حواجز أمام الحركات والنخب التي تهدف إلى تحريك المجتمع، والعمل على تهميشها وتضييق الخناق عليها لكي لا تقوم بدورها، فالتسلط الصارم والرقابة الشديدة للسلطة الحاكمة حال دون قيام نخب تمثيلية قوية ومستقلة عن أجهزة الدولة، في الوقت ذاته ظهرت نخب غير رسمية مستقلة عن جهاز الدولة استطاعت ان تنازع النظام في شرعيته وقت ضعفة وترهله، مثل النخب الإسلامية خلال عقد الثمانينيات، وفي واقع الأمر أثرت عملية وكيفية بناء الدولة في الجزائر منذ الاستقلال على إنتاج النخب وديناميكيتها، وكان لهذا البناء انعكاسات وتداعيات سلبية على العملية برمتها، فقد طمست النخب أكثر مما انتجتها وفعلتها، ويمكن تأكيد هذا الطرح من خلال فحص بعض الجوانب من هذه العملية، والتي تناولها الزياني بعناوين مستقلة ضمن الموضوع والتي على رأسها شخصية السلطة، ونمط التنمية المتبع، وطبيعة

وأهـداف المنظومـة التربويـة، وقـد استشـهد الزيـاني بمثـال "علاقـة المثقف بالسلطة كمنظومة قيادة وتسيير للمجتمع"، لتوضيح حجم الشرخ الحاصل بين السلطة الحاكمة والكثير من النخب في الجزائر ومن بينها النخب المثقفة، من خلال استبعاد المثقفين من المواقع التي تسمح لهذه النخبة من المشاركة في صياغة الرؤية والتخطيط الاستشراف واتخاذ القرار، كما تحدث الزياني عن النخبة في الجزائر والتفاوض من أجل التغير السياسي بعد 2011، من خلال ذكر أسباب الانتفاضات الداخلية التي ساهمت في حركات التغيير السياسي العربية، وذكر خصائصها وسماتها الاساسية التي ساعدت على اندلاعها، وموقف النخب الجزائرية من قضايا الانتقال الديمقراطي حيث أنها لم تتخذ مواقف واضحة من عملية الانتقال الديمقراطي، ولم تدعم المساعي لاختراق السلطة الحاكمة لعدة اسباب من بينها قلة تواصل النخب مع الشعب وغياب التنسيق بين اقطاب النخب وعدم التزامها بالديمقراطية...أخ، بالإضافة إلى ذلك ازدواجية النخب والمجتمع في الجزائر الملقب بالفخ الأيديولوجي، فكان من أهم أسباب الخلاف وعدم التوافق هذه الازدواجية في النخب حيث أن كل نخبة تعمل وتناضل من اجل الهيمنة والسيطرة على الجميع، وكل طرف يعتمد ويتمسك بمسلمة تقول أن الوجود الشرعي له وحده دون سواه، وكان لهذا الصرع الأيديولوجي أثراً واضحاً على النقاشات السياسية الكبرى، من خلال انقسامها فقد كان الأمر جلياً في الدين واللغة والتاريخ، وفي الأسرة والمدرسة، فقد تبين أن النخب الجزائرية في إطار نقاشاتها المصيرية حول المبادئ الكبرى التي تحكم الشعب لم تكن متوافقة في آرائها بسبب تعنت الأطراف لمرجعتها الأيديولوجية في

معالجتها للإشكاليات المطروحة، وهو السبب في عدم الاستقرار المعياري للمجتمع الجزائري، وفي نهاية الموضوع تحدث الزياني عن موقف النخب الجزائرية من الانتفاضات العربية، ووضع المعارضة الجزائرية المتسم بالضعف البنائي، وختام الموضوع تطرق الزياني إلى تلخيص الموضوع بفقرات جوهرية أكد فيها على ضرورة إعادة التفكير بجدية بعلاقة السلطة والنخب الحاملة لرؤى بدلية من خلال إشراكها بما يحقق تكاملاً وتعاوناً بينها وبين السلطة الحاكمة، وأن تفعيل النخب أساس بناء دولة قوية متماسكة، وأن استمرار النمط التسلطي في الجزائر سيخلف مشكلات عديدة للسلطة الحاكمة.

وتناولت الباحثة ايمان النمس في موضوعها "إشكاليات بناء أنموذج للعدالة الانتقالية ودسترته: الحالة التونسية"، تمهيد عن التجارب التي أدت إلى الاهتمام بمفهوم العدالة الانتقالية، ومحددات بناء أنموذج للعدالة الانتقالية في تونس من خلال ذكر نمط الانتقال الديمقراطي، ودراسة أنماط وأشكال العدالة الانتقالية التي اعتمدتها، ومن خلال توضيح اتجاهات الثقافة السياسية، واستعداد المؤسسات ونضج المجتمع المدني، وانتقلت الباحثة إلى الحديث عن تحديات بناء انموذج للعدالة الانتقالية في تونس، من تحديات سياسية وتحديات فنية، بالإضافة إلى تحدثها عن بناء آليات العدالة الانتقالية في تونس التي مرت بمراحل تمثلت بإجراءات أولية للكشف عن الحقيقة وتقديم التعويضات ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات ثم إرسال منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية وأخيراً مشروع المصالحة الاقتصادية، وانتقلت للتحدث عن تقييم الأنموذج التونسي للعدالة الانتقالية من خلال ذكر بعض العيوب التي ظهرت أثناء بناء آليات

العدالة الانتقالية، وذكر أهم ما تميز به الأنموذج التونسي- للعدالة الانتقالية، وختاماً ذكر أهم ملامح الانموذج التونسي للعدالة الانتقالية الذي ما زال طور التشكل، والذي يندرج ضمن أنموذج سياسات العدل، وذلك انطلاقاً من آلياته التي تم بناؤها على مر السنوات المتتالية للثورة، وساعدت في ذلك محددات قامت بتأكيد هذا الاتجاه والتي تتمثل في الانتقال الديمقراطي المسالم واتجاهات الثقافة السياسية، والخصوصية التونسية، ودور المجتمع المدني النشيط وأهمية القانون في النشاط السياسي بشكل عام في تونس، ولا نغفل عن العقبات التي اعترضت بناء آليات العدالة الانتقالية، الأمر الذي يؤكد أن الأنموذج التونسي- ما زال يعاني من نفس الاشكاليات التي صاحبت بناءه، المتميز بوجود عدة ثغرات.

وتلاه موضوع من إعداد الدكتور يوسف بن يزة بعنوان: "العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر: ملامح نموذج لم يكتمل"، بدأ بمقدمة تحدث فيها عن ما شهدته الجزائر من أزمة سياسية وأمنية في عقد التسعينيات، وما خلفته من مئات الآلاف من الضحايا والمفقودين، ودخول البلاد أجواء عدم الاستقرار بسبب إلغاء المسار الانتخابي، وما تبعة من التمرد على سلطة الدولة من قبل قطاعات واسعة من مواطنيها، ونتيجةً لهذه الأوضاع حصل شرخ كبير في المجتمع الجزائري قسمته إلى أطراف منها ما هو مناصر للنظام ومنها ما هو معادٍ له، واستمر الوضع القلق إلى أن تم الاعتماد على إجراءات خاصة بالعدالة الانتقالية ضمن مساري الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وقد تطرق بن يزة إلى التحدث عن العدالة الانتقالية من حيث المفهوم والخصائص، وذكر بعض نماذج العدالة الانتقالية عبر

العالم، وتطرق أيضاً إلى الحديث عن المصالحة الوطنية من حيث مفهومها وأهم خصائصها وأنواعها، وخص بعدها الحديث عن المصالحة في الجزائر ووصفها بأنها معالم تجربة لم تكتمل؛ حيث أن مسار المصالحة الوطنية في الجزائر يكتنفه الغموض رغم تحقيقها لنتائج هامة، فقد وصف بن يزة الأزمة الأمنية وتداعياتها، وقانون الرحمة بأنه تُعد مقاربة أمنية بمضمون سياسي، وقانون الوئام المدني بأنه يُعد مقاربة سياسية بمضمون أمني، بالإضافة إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بأنه يُعد شعار كبير بمضمون متواضع، كما تحدث عن المصالحة الجزائرية كنموذج متبلور للعدالة الانتقالية، وختاماً ذكر بن يزة أن مقومات نجاح نموذج الجزائر ظهر خلال الأحداث المتسارعة التي عرفتها المنطقة المتمثلة في الربيع العربي، حيث استطاع الجزائريون الإفلات من الفوضى التي عرفتها عدة دول عربية بفعل ترسخ المصالحة السيكولوجية في الأنفس، في انتظار استكمال المصالحة الهيكلية.

وفي سياق موضوع: "في الدستورية العربية الجديدة: أسئلة الهوية، المواطنة، مدنية الدولة، ونظام الحكم..."، تناول الدكتور حسن طارق التحدث عن بداية الثورة في بلدان الربيع العربي، وأنها عبارة عن متحرك خارج الدستور كإطار قانوني وسقف سياسي، وتحدث عن الأنظمة السلطوية التي لا تملك نفس الشجاعة كونها تكتب دساتير لا تشبهها في شيء، وتعمل على قذف القوانين والمؤسسات والمرجعيات في دائرة اللايقين والهشاشة، ووضع ما فعلته السلطوية العربية بالدساتير، واقترح حسن طارق في هذا المقال تفكيك دستورانية الربيع من خلال التفكير في الأجوبة التي قدمتها

دساتير ما بعد الثورات، لأسئلة الهوية وقضايا الدولة المدنية ومحددات الانتماء الاجتماعي، لموضوع نظام الحكم وإشكاليات توزيع السلطة، لمسألة السياسات القادرة على مواجهة انفجار الطلب الاجتماعي المتزايد، ثم لإشكاليات الحرية وحقوق الإنسان، وأن هذا التفكيك هو الذي سيسمح بإعادة تركيب دستورانية الربيع، وفق أربعة دساتير متجاوزة ومتداخلة هي دستور الهوية ودستور السلطة ودستور الحقوق ودستور السياسات.

وتناول عمر سعداوي في موضوعة تحت عنوان: "المصالحة الوطنية كمدخل لتحقيق العدالة الانتقالية"، أن موضوع المصالحة الوطنية يطغى كمدخل توافقي يمكن أن يسهم في تحقيق المرحلة الانتقالية مع الحفاظ على الاستقرار، وللبحث في هذا الموضوع طرح سعداوي التساؤل التالي: هل المصالحة الوطنية تشكل فعلاً مقترباً تحليلياً وخارطة طريق نحو تحقيق العدالة الانتقالية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل حاول التطرق إلى مفهوم المصالحة الوطنية كمقاربة نظرية، وأهداف تحقيق المصالحة، وشروط تحقيقها، بالإضافة إلى مستويات تحقيقها، وفي النهاية طرق تحقيق هذه المصالحة، ومن خلال كل ذلك يمكن القول أن المصالحة تشكل الطريق السليم والأمثل لضمان الأمن بمفهومه الشامل من جهة، ومن جهة ثانية تمثل خياراً استراتيجياً لضمان شيء من ديمقراطية انتقالية تسعى لتجسيد الحكم الصالح، وخاصة دول الحراك العربي اليوم، فهي بأمس الحاجة إلى مصالحة وطنية يحافظون من خلالها على المكاسب التي تم تحقيقها ووقف لغة العنف

الـتي تطبـع الحيـاة اليوميـة لشـعوبهم مـن جهـة، وتسـهل عمليـة الانتقال الديمقراطي بسلاسة من جهة ثانية.

وفي موضـــوع "العدالـــة الانتقاليـــة: حـــالات الصـــراع وتجـارب التطبيـق"، تنـاول البروفيسـور بوحنيـة والاسـتاذ قـوق عـلي الحـديث عـن العدالـة الانتقاليـة كونهـا جـبر للانتهاكـات الممنهجـة والواسـعة لحقـوق الإنسـان وكونهـا تهـدف إلى تحقيـق الاعـتراف الواجـب لمـا يعانيـه ضـحايا الانتهاكـات وتعزيـز إمكانيـة تحقيـق السـلام والمصـالحة والديمقراطيـة، حيـث تتكيـف هـذه العدالـة عـلى نحـو يلائـم المجتمعـات في إطـار التحـول عقـب مرحلـة مـن الصـراع الـذي أدى إلى اخـتراق القـانون وانتهاكـات الانسـان، وتطرقـا في هـذا المقـال الى ذكـر حـالات الصـرع السـياسي منهـا في أفريقيـا كـالكونغو الديمقراطيـة، وحالـة جنـوب افريقيـا ودولـة بورنـدي، ودولـة كمبوديـا واندونيسـيا في آسـيا، ودولـة الارجنتـين في امريكـا الجنوبيـة، بالإضـافة إلى المغـرب العـربي، كمـا تنـاول الحـديث عـن العدالـة الانتقاليـة مـن حيـث حضـور المفهـوم، وبلـورة الفكـرة القانونيـة، وانتقـال العدالـة القانونيـة مـن النظريـة إلى القـانون، وأن العدالـة الانتقاليـة ضرورة وطنيـة، وختامـاً فـإن هـذا المقـال تحـدث عـن بعـض النمـاذج الـتي حـدثت فيهـا انتهاكـات لحقـوق الإنسـان في القـرن العشـرين إلى الواحـد والعشـرين، حيـث كانـت انتهاكـات سياسـية امتزجـت فيهـا القبليـة والعرقيـة والدينيـة واختلفـت أسـبابها وطرقهـا لكـن مـا كـان مشـتركاً فيهـا هـو انتهاكـات حقـوق الإنسـان، والاسـتخفاف بـدماء الآلاف

مــن الابريــاء الــذين قُتلــوا أو سُــجنوا أو عُــذبوا، فالإنســان هــو الضحية الوحيدة لهذه الانتهاكات.

أبـرز الـدكتور محمـد عمـر حبيـل في موضـوعة "ملامـح مـن الجهود النظرية: نحو قانون العدالة الانتقالية في ليبيا"، أهمية الجهود التي بُذلت نحو تحقيق عدالة انتقالية في المرحلة الانتقالية التي تمر بهـا ليبيـا، حـتى تسـتطيع أن تتعـافى مـن الخلـل الـذي حـدث في فـترة العقـود السـابقة الـتي تميزت بـالكثير مـن الانتهاكات لحقـوق الإنسـان، ونتائجهـا الـتي كانـت مـا قبـل النظـام ومـا بعـد انتفاضـة 17 فبرايـر، ولتحقيق الأمن والسلم لا بد من إصلاح ذات البين بين المتخاصمين وذلـك مـن خـلال وضـع اسـتراتيجية شـاملة لتنفيـذ مبـادئ العدالـة الانتقاليـة بحسـب مـا صـدر مـن قـوانين ومجهـودات رسـمية وأهليـة ودولية التي تُسهم في تحديد مسار ليبيا مستقبلاً، وهي مسؤولية تقع عــلى الســلطة التشــريعية والتنفيذيــة في الــبلاد بالدرجــة الأولى، ومؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافها والأحزاب السياسية ومراكز الدراسات والبحوث.

وفي موضـوع "الدسـاتير الإفريقيـة الحاجـة لانتفاضـة دسـتورية وقوانين جديدة"، تناول بوحنية قضية الدساتير الإفريقية التي ظهرت مع استقلال الدول الافريقية، والتي كانت عبارة عن استنساخ مشوه للدساتير الغربية عموماً والبريطانية والفرنسية خصوصاً، حيث مرت صـياغة الدسـاتير الإفريقيـة بمراحـل عديـدة، وتحـدث عـن دسـترة الانقلابـات لأن تبـني هـذا المبـدأ ضـمانة لاسـتقرار الدسـتور وسـيرورة عملية البناء الديمقراطي، وتحدث عن دساتير افريقيا نحو ديمقراطية

دستورية، بالإضافة إلى ذكر حالات الشمال الإفريقي في بحثها عن هوية دستورية، كمصر وليبيا والمغرب، والجزائر.

بينما في موضوع "آليات تطبيق العدالة الانتقالية ومعوقاتها"، تحدثت الأستاذة وهيبة رابح عن مصطلح العدالة الانتقالية، وتم تحديد الأطر النظرية والمفاهيمية المتعلقة به، حيث تعتبر العدالة الانتقالية أسلوباً يتم من خلالها القضاء على الانتهاكات الجسيمة في حقوق أفراد المجتمع، حيث تقوم العدالة الانتقالية على مجموعة من التدابير والتي يمكن تصنيفها على أنها تدابير قضائية وأخرى غير قضائية، وتستند في مشروعيتها وأحقيتها على القوانين والأطر الدولية، حفاظاً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل تحقيق العدالة الانتقالية لا بد من توفير كافة الإمكانات واستغلال كافة الموارد البشرية والاقتصادية وتهيئتها، ووضع خطط وبرامج واستراتيجيات دقيقة.

وقد عالجت لطيفة بهي في موضوعها "التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية"، الإطار النظري لتطور مفهوم العدالة الانتقالية، من خلال تناول التعاريف المختلفة التي أشارت إلى مفهوم العدالة الانتقالية، من حيث ظهوره ومكانته في بعض العلوم، وعلاقة المفهوم ببعض المفاهيم الأخرى المشابهة له، والتطور التاريخي للمفهوم بالإضافة إلى التحدث عن العدالة الانتقالية وآلياتها المختلفة، وقد توصلت لطيفة إلى أن مفهوم العدالة الانتقالية يشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع لمواجهة الانتهاكات الواسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي، بشكلٍ يضمن المسائلة وخدمة العدالة، وتحقيق المصالحة.

وفي نهاية الكتاب تحدث البروفيسور بوحنية وهبة العوادي في موضوع "البناء الدستوري في الجزائر"، عن مسارات البناء الدستوري في الجزائر التي شهدت محطات متعددة ارتبطت في الغالب بالتطورات السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، وأن أهم سمة تميز البناء الدستوري في الجزائر هي ظروف البناء التي غالباً ما تفرضها ظروف داخلية، وأن النظام السياسي يحتكر حق المبادرة بها مما يجعل هذه الدساتير تتبعد عن التوافقية، وبذلك تكون أقرب للتعديلات من عمليات البناء.

الخاتمة

في نهاية عرض الكتاب طمح المؤلف إلى أيصال توضيح كامل عن العدالة الانتقالية في تجارب العديد من الدول العربية، ودور العدالة الانتقالية في القضاء على الانتهاكات الجسيمة المُرتكبة في حقوق أفراد المجتمع؛ من خلال ارتكازها على مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية، التي تستند في مشروعيتها وأحقيتها على القوانين والأطر الدولية، حفاظاً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق العدالة الانتقالية لا بد من توفير كافة الإمكانات واستغلال كافة الموارد البشرية والاقتصادية وتهيئتها، ووضع خطط وبرامج واستراتيجيات دقيقة.